نهاية سياسة الأذرع المفتوحة للمهاجرين في السويد

قضية اللاجئين لم تعد التزاما سياسيا في ظل التغيرات المجتمعية الكبرى بستوكهولم

بعد أن فتحت أبوابها للمهاجرين خلال الأعوام الستة الماضية، تتجه السلطات السويدية نحو تقييد سياسة الهجرة واللجوء، خاصة مع الأزمة الراهنة على الحدود البيلاروسية أين ينتظر الآلاف من المهاجرين فرصة لدخول دول أوروبا المجاورة، مع تركيز قوي على القانون والنظام لمواجهة التغيرات الكبرى التي بدأت تظهر على المجتمع ومن بينها الارتفاع المتسارع في نسب الجريمة والبطالة والفقر بين العائلات المهاجرة.

المواقف الرافضة للمهاجرين تتزايد في السويد

واشنطن – تغيّرت اللغة السياسية التي يخاطب بها القادة السويديون المهاجرين واللاجئين المقيمين على أراضيهم، فبعد أن دافع بعضهم عن قبول بلادهم لدفعات من اللاجئين منذ سنوات، مواجهين سخط اليمين المتطرف، أصبحوا اليوم يطالبون بشعارات اليمين القديمة، بعد أن أدركوا تأثير عمليات الهجرة واللجوء على تركيبة المجتمع السويدي طوال سنوات.

وبعد الاحتفال بانتصار دولة الرفاهية السويدية على الليبرالية الجديدة، خاطبت وزيرة المالية ماغدالينا أندرسون، في أول خطاب لها كرئيسة للحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي، هذا الشهر، اللاجئين والمهاجرين في البلاد البالغ عددهم مليوني شخص مباشرة، مما صدم بعض أعضاء الحزب الموالين.

المهاجرون في السويد يمثلون:

- **53 في المئة من المحكومين بالسجن لمدة طويلة**
- **65 في المئة من الرعاية الاجتماعية مخصصة لهم**
- **90 في المئة من المشتبه بهم في حوادث إطلاق النار**
- **77 في المئة من أطفال المهاجرين ضحية الفقر**
- **58 في المئة من العاطلين عن العمل في السويد**

وقالت "إذا كنت صغيرا في السن، يجب أن تحصل على شهادة الثانوية العامة وتواصل العمل للحصول على وظيفة أو تعليم أعلى. وإذا كنت تتلقى مساعدة مالية من الدولة، يجب أن تتعلم اللغة السويدية وأن تعمل لعدد معين من الساعات في الأسبوع. حيث يعمل كل من الرجال والنساء ويساهمون في الرفاهية هنا في السويد". وتطبق المساواة بين الجنسين في السويد "بغض النظر عما يراه الآباء أو الأمهات أو الأزواج أو الإخوة".

وفي 2015 افتخر السويديون بقرار البلاد قبول 163 ألف لاجئ، معظمهم من سوريا والعراق وأفغانستان. وقال رئيس الحكومة ستيفان لوفين في ذلك الوقت "قارتي تستقبل اللاجئين. أوروبا التي أعيش فيها لا تبني الجدران". كان هذا هو الخطاب البطولي في السويد، لكنّ الديمقراطيين الاشتراكيين ينشرون اليوم المصطلحات القاسية التي استخدمها الناشطون اليمينيون المتطرفون من حزب ديمقراطيي السويد منذ ستّ سنوات.

ومن المتوقع أن تصبح أندرسون أول رئيسة لحكومة البلاد مكان لوفين، وخطابها يعطي فكرة ولو بسيطة عما قد ينتظر اللاجئين والمهاجرين من قيود في عهدها.

تنامي الجريمة

يقول المحلل السياسي جيمس تروب، في مقال له في مجلة فورين بوليسي الأميركية، إن السويد فتحت أبوابها أمام الأشخاص اليائسين الفارين من الحروب الأهلية والطغيان في الشرق الأوسط، ليس للتكفير عن خطيئة (مثل ألمانيا)، بل بدافع الشعور بالالتزام الأخلاقي العالمي. ولم تختر السويد بناء الجدران. لكن أوروبا فعلت ذلك في 2015، تاركة عددا قليلا جدا من البلدان، وخاصة ألمانيا والسويد، لتحمل عبء ما أسماه تروب حينها "المذهب المثالي غير المشترك".

ومع ذلك، كان قادة السويد مثل قادة ألمانيا على استعداد لتحمل هذا العبء. وكان الديمقراطيون الاجتماعيون واثقين وشبه راضين عن قدرة السويد على دمج أعداد كبيرة من الأطفال الأفغان غير المتعلمين والسوريين المتدينين والمحافظين، تماما كما فعلوا مع البوسنيين والإيرانيين في السنوات الماضية.

لكن السويديين أدركوا منذ ستّ سنوات أن للدولة الأكثر كرما حدودها. حيث عانت بلادهم من ارتفاع معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة.

ووفقا لتقرير صادر عن المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة، انتقلت السويد من بلد كان يسجّل أدنى مستويات عنف السلاح في أوروبا إلى بلد به أعلى المستويات على مدار العشرين عاما الماضية، وأصبحت أسوأ من إيطاليا وأوروبا الشرقية.

وقال التقرير إن الزيادة في جرائم القتل بالأسلحة النارية في السويد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة الإجرامية في المناطق المحرومة اجتماعيا. ويتخصص أفراد العصابات التي ينتمي أعضاؤها إلى الجيل الثاني من المهاجرين، وكثير منهم من الصومال وإريتريا والمغرب وأماكن أخرى من شمال أفريقيا، في تهريب المخدرات واستخدام المتفجرات.

وليس من المستغرب أن يتخلف القادمون الجدد عن السويديين في كل مؤشر من مؤشرات الرفاهية، ولكن الفجوة كبيرة جدا. ففي كتاب حديث بعنوان "التحدي الجماعي: التأثير الاجتماعي والاقتصادي للهجرة إلى دولة الرفاهية الاسكندنافية"، كتب تينو سنندجي، وهو اقتصادي من أصل كردي أصبح ناقدا رئيسيا لسياسات الهجرة في السويد، أن المولودين في الخارج يمثلون 53 في المئة من الأفراد الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لفترة طويلة، ويمثّلون 58 في المئة من العاطلين عن العمل، ويحصلون على 65 في المئة من نفقات الرعاية الاجتماعية.

ويتمركز 77 في المئة من فقر الأطفال في السويد في أسر من أصول أجنبية، وكان 90 في المئة من المشتبه بهم في حوادث إطلاق النار من أصول مهاجرة. وأصبحت هذه النسب معروفة على نطاق واسع. وانخفض بذلك عدد السويديين الذين يؤيدون الهجرة من 58 في المئة في 2015 إلى 40 في المئة اليوم.

نظام تغيّر

يقول تروب إن السويد لم تعد بلدا يُرحب بالأجانب ولا ترغب في أن يُنظر إليها على أنها كذلك.

وفي يونيو 2016 قررت الدولة مراجعة سياستها القائمة منذ فترة طويلة لحرمان اللاجئين من اللجوء الدائم. ونال أولئك الذين قبلتهم تصاريح مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر أو ثلاث سنوات، وهو الحد الأدنى المسموح به بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي. وكان من المفترض أن يكون القانون ردا مؤقتا على أزمة الخريف الماضي أمام تزايد طالبي اللجوء، لكن تجديده تقرر منذ ذلك الحين.

وقبلت البلاد 13 ألف لاجئ فقط العام الماضي، وهو أقل عدد سجّلته منذ ثلاثين عاما.

ويعدّ التخلي عن المثل العليا التقليدية أمرا مزعجا للتقدميين في السويد. وقالت ليزا بيلينغ رئيسة الأبحاث في مركز أبحاث أرينا أيد في ستوكهولم "لقد رأينا بالتأكيد تحولا قمعيا في اللغة السياسية". وأقرت، في تغير عن موقفها في 2015، بأن "هناك حاجة كانت قائمة لفعل شيء ما" لوقف تدفق اللاجئين الهائل، لكنها تعتقد أنه كان ينبغي السماح للقيود بالانتهاء بمجرد انحسار هذا المد. وأشارت إلى أن التصاريح المؤقتة تمنع طالبي اللجوء في كثير من الأحيان من تلقي نوع التدريب المهني طويل الأجل الذي يحتاجون إليه لدخول سوق العمل.

وسبق أن تقدم حزب الليبراليين المدعوم من أحزاب اليمين البورجوازي بمقترح قانون يمنع المهاجرين والأجانب من الحصول على الجنسية السويدية إذا اشتركوا أو ساعدوا أو نفذوا جرائم خطيرة في البلاد، بعد أن طالب سابقا باشتراط إتقان اللغة السويدية على الراغبين في الحصول على الجنسية.

وخلال الأسابيع الماضية أثار حزب سفاريا ديمقراطنا المتطرف جدلا واسعا بين سكان ثاني أكبر مدن السويد "مدينة مالمو"، حيث طالب بإسكان المهاجرين في كرفانات وقوارب وإنشاء مكتب لإعادتهم إلى أوطانهم، وأصدر موازنة للمدينة تسمح بسحب مساعدات السكن "للمشردين الأجانب" والعزاب المهاجرين.

ويؤكد تروب أن السويد لا تزال بلدا مزدهرا وآمنا، لكن الاندفاع السويدي انتهى. حيث استنزفت السويد الكثير من نفسها. وأخضعت ثقافة قديمة ومتجانسة على مدى السنوات العشرين الماضية لتحول ديموغرافي بنسب كبيرة دون أي نية مسبقة أو حتى نقاش عام.

وتبلغ نسبة المواطنين المولودين في الخارج في السويد الآن 20 في المئة. ويستمر عدد المهاجرين في الازدياد كل عام بحوالي 100 ألف شخص أو ما يقرب من 1 في المئة من السكان بفضل هجرة اليد العاملة المستمرة ولم شمل الأسر. ويأتي جل المهاجرين من مجتمعات تختلف اختلافا جذريا عن السويد (أقل تعليما وأقل علمانية)، لكن السويد لم تمت، بل غيّرت السياسات التي تبنتها من قبل لضمان البقاء.

وتجري المواجهة الحالية على حافة القارة، حيث سعت بيلاروسيا لابتزاز أوروبا عن طريق إرسال لاجئين من جميع أنحاء العالم إلى بولندا وليتوانيا. وأعرب قادة الاتحاد الأوروبي عن دعمهم الكامل لرد بولندا الوحشي، حتى وهي تترك الآلاف من الأشخاص الضعفاء يتعرضون لدرجات حرارة منخفضة جدا في الغابات بالقرب من حدودها.

وتغير تعاطي الحكومة السويدية مع هذه الأزمة عن سابقتها في 2015، حيث قالت وزيرة الخارجية آن لين إن الأزمة مفتعلة وبلادها لن تسمح بها وعلى اللاجئين العودة من حيث أتوا وعليهم إن كانوا يرغبون في اللجوء لدول الاتحاد الأوروبي أن يطلبوه من بيلاروسيا. وعرضت تقديم الدعم لا لاستقبالهم في السويد بل لإعادتهم إلى أراضيهم.

ولا ترتكز المجتمعات الديمقراطية على المبادئ المجردة التي تنص عليها وثائق تأسيسها. وتعتمد على معتقدات مواطنيهم الجماعية.

جيمس تروب

السويد تُخفي أنها لم تعد بلدا يُرحب بالأجانب

ويقول المركز السويدي للمعلومات إن المهاجرين خاصة من الشرق الأوسط يواجهون قيما سويدية أساسية لا يتأقلمون معها بسرعة وسهولة من بينها حرية الجسد والحرية الجنسية وعدم حبهم للسهر، كما أنهم غير اجتماعيين بالمفهوم الشرقي.

ويؤكد تروب أن المبادئ المجردة تمارس سيطرة قوية، لكن التجربة المَعيشية يمكن أن تحرر الشعوب حتى من القيم التي تعتبر مقدسة. وتقع مسؤولية تذكير الناس بهذه القيم على عاتق القادة، ويجب عليهم كبح القوى التي تهدد المبادئ الديمقراطية وتسخيرها وإعادة تشكيلها.

فقدان الأمل في مستقبل أفضل يرمي بأكراد العراق في طريق وعرة نحو أوروبا

واشنطن – يمثل العراقيون، وبخاصة الأكراد منهم، نسبة كبيرة من بين مهاجرين يقدر عددهم بنحو أربعة آلاف ينتظرون في غابات روسيا البيضاء شديدة البرودة، ويحاولون عبور الحدود إلى ليتوانيا أو لاتفيا أو بولندا.

ولقي ثمانية أشخاص على الأقل حتفهم على الحدود في الأشهر الأخيرة أثناء محاولتهم العبور إلى الاتحاد الأوروبي.

وأثار اللاجئون من أكراد العراق العالقين على الحدود بين بيلاروس وبولندا استغراب الكثير من الأميركيين والأوروبيين، الذين ينظرون إلى إقليم كردستان العراق على أنه منطقة آمنة سياسيا واقتصاديا لا يبحث أبناؤها عن فرص لمغادرتها.

وإقليم كردستان العراق هو المنطقة الوحيدة في العراق التي نجت، بمساعدة غربية، من مأساة واسعة النطاق بدأت مع الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وما تلاه من حرب ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

واعتبر الكاتب الأميركي بوبي جوش في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء، أن سعي الكثير من أكراد العراق الآن إلى الفرار من إقليمهم يظهر إلى أي مدى قد تبخرت آمالهم في تحقيق وضع اقتصادي وسياسي موات في حقبة ما بعد صدام حسين.

وذكر أن الأمور كانت تبدو وكأنها تسير في اتجاه مختلف. ففي السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي، وبينما انزلقت مناطق وسط وجنوب العراق في براثن صراعات دموية طائفية، شهدت المحافظات الشمالية الخاضعة لحكومة إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي طفرة اقتصادية.

وكان الإقليم وجهة لمستثمرين من أنحاء العالم، لما يتمتع به من ثروات نفطية وبيئة سياسية يمكن التنبؤ بها وخالية من العنف إلى حد كبير. وقد تضاعف عدد الفنادق والمراكز التجارية والأبراج السكنية بسرعة كبيرة.

وبدا التناقض بين إقليم كردستان مع بقية مناطق العراق أكثر وضوحا في عام 2014، عندما اجتاح تنظيم داعش البلاد. فمع انهيار الوحدات العسكرية العراقية في قلب البلاد تحت وطأة هجمات التنظيم، تمكنت قوات البيشمركة، بدعم من القوات الجوية الأميركية، من صد الإرهابيين على مشارف أربيل، عاصمة إقليم كردستان.

وقد ظل الأكراد مستقرين وآمنين وبمعزل عن الفظائع التي حولت الملايين من جيرانهم، في العراق وفي الجارة سوريا التي مزّقتها الحرب والجارة إيران التي أثقلتها العقوبات، إلى لاجئين. وفي الواقع، فتح كردستان العراق أبوابه واستقبل لاجئين فارين من العنف من مناطق مجاورة.

ولا يزال الإقليم يتمتع بسلام نسبي، بالنظر إلى جيرانه، كما أن التوقعات الاقتصادية لأربيل ليست بقتامة تلك الخاصة ببغداد، ناهيك عن دمشق أو طهران.

وبينما يتبادل اللاجئون وهم في طريقهم إلى أوروبا القصص حول الفظائع التي فروا منها، فمن المستبعد أن يثير أكراد العراق الكثير من تعاطف أقرانهم، على سبيل المثال، الأفغان والسوريين.

ويعتبر جوش أن أكراد العراق يفرون لأنهم يشعرون بالإحباط من فشل قادتهم في الوفاء بوعود 2003، وهو يختلف عن سبب فرار السوريين أو الأفغان.

ولم يتعاف الاقتصاد، الذي يعتمد بشكل مفرط على صادرات النفط، منذ هبوط أسعار النفط الخام عام 2014، ومن المبكر جدا معرفة ما إذا كان التعافي الحالي في الأسعار سيستمر لفترة كافية لتغيير التوقعات. وقد أجبرت البطالة العديد من الأكراد على ترك المدن والعمل بالزراعة.

كما أن حصة الديمقراطية من التغيير تكاد لا تذكر. ففي غياب إصلاح سياسي، استمرت هيمنة العشائر على الحياة السياسية.

ولفت جوش إلى أن الحكومة في أربيل أصبحت أكثر استبدادية، حيث تقوم بسجن معارضين وتكميم وسائل الإعلام. ولم تفلح الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي خرجت نهاية العام الماضي في كسر شوكة الفساد المستشري.

واستشعر الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو أن الظروف في كردستان العراق جعلت شعبه فريسة سهلة لخطته لاجتذاب مهاجرين إلى بلاده، ومن ثم إطلاق العنان لهم إلى أوروبا الغربية.

بوبي جوش

أكراد العراق يفرون بعد يأسهم من تغيّر الوضع الاقتصادي

وعلى إثر ذلك، قام بتيسير لوائح منح التأشيرات ونظّم المزيد من الرحلات الجوية إلى مينسك، ومنها اقتادت قوات الأمن البيلاروسية الوافدين الجدد إلى الحدود. ولم تحاول الحكومتان لا الموجودة في أربيل ولا الموجودة في بغداد وقف الهجرة الجماعية.

وقدمت الحكومة العراقية عرضا لإعادة العالقين إلى أرض الوطن. ونظمت الخميس أول رحلة جوية تضمّ نحو 430 عراقيا لإعادتهم إلى البلاد، إلا أن التقارير الواردة من الحدود بين بيلاروس وبولندا تشير إلى أن الكثيرين منهم يُؤْثرون مجابهة الشتاء على العودة إلى الوطن.

ويقول جوش إنه رغم أن يأس اللاجئين من أكراد العراق يعود إلى آمال محطمة وليس إلى مخاوف من مخاطر قاتلة كغيرهم من اللاجئين، فإنه أيضا سبب لا يمكن الاستهانة به.

أزمة إنسانية تكشف معاناة أكراد العراق